

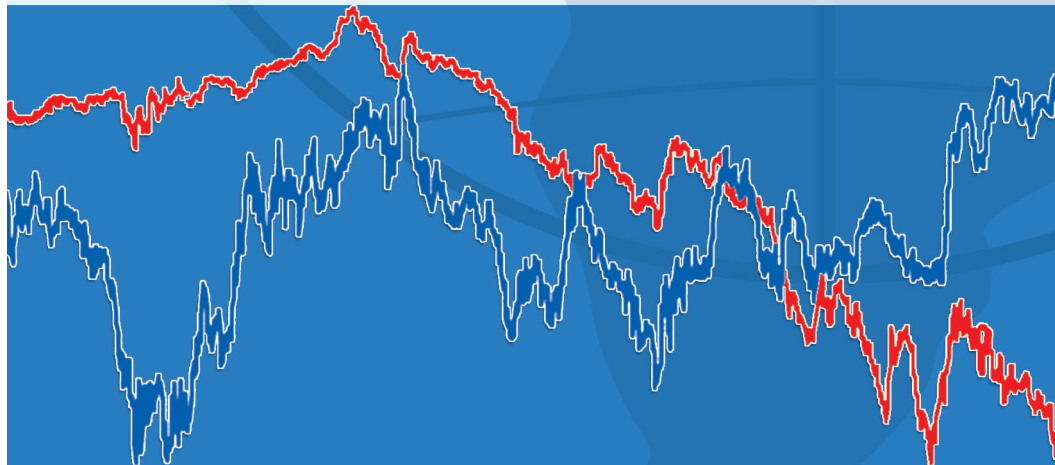


السنة السادسة والعشرون - العدد الفصلي الأول / يناير - مارس 2008

# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأثمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة
- دليل مختصر لكيفية استخدام الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة
- المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
- صناديق الثروة السيادية؛ وأثرها على الاستقرار المالي العالمي
- مؤشر تصفية النشاط وإغلاق الأعمال وأهميته لبيئة أداء الأعمال 2008



## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الادارة
4	أنشطة المؤسسة
5	خدمات إلكترونية
10	مفاهيم دولية
14	مقالات
17	مؤشرات

## أغراض المؤسسة وأجهزتها

### نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975، تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

### أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول وهو الرئيسي في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينهم ولمختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمار العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية الموارد البشرية العربية.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

### أجهزة المؤسسة:

#### مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

#### مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

#### أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير

سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبيش

سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ/ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ/ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ/ محمد غسان الحبش

سعادة الأستاذ/ يس فضل السيد محمد

المدير العام:

المدير الحالي للمؤسسة سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



## إطلاق الموقع الشبكي الجديد

خلال الآونة الأخيرة - على تطوير موقعها الشبكي، وأعلنت، منتصف يناير 2008، عن إطلاق موقعها الشبكي الجديد، بعد أن تم استكمال تحديث محتواه والانتهاه من إعادة تصميمه، ليعكس بذلك مرحلة التطور والتجدد التي تشهدها المؤسسة، والتي يمكن تلمسها من خلال مستوى الأداء ونوعية خدمات الضمان التي تقدمها، وتوجهها نحو تنوع منتجها التأميني، بما يتناسب والاحتياجات الناشئة عن التغيرات المستمرة في صناعة الضمان العالمية.

وفي هذا العدد، تم تسليط الضوء على مزايا استخدام الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة واستعراض أهم ما يحتويه من أدوات ووسائل من شأنها الحفاظ على التواصل بين المؤسسة وعملائها من خلال تقديم دليل مختصر يهدف إلى التعريف بكيفية استخدام الموقع الجديد والتنقل بين أبوابه ومكوناته، لتحقيق الاستفادة القصوى. وبهذه المناسبة، تدعو المؤسسة عملاءها الحاليين والمرقبين والجهات العربية المعنية بصناعة الضمان والمهتمين بتنمية الاستثمارات العربية البينية وتشجيع الصادرات العربية المتجهة للأسواق العربية والأجنبية، لزيارة موقعها الشبكي الجديد والإطلاع على التطورات التقنية التي تم بناؤها وتطويرها.

والله الموفق،،،

**فهد راشد الأبراهيم**

المدير العام

**أثبتت التجارب الدولية في العديد من الدول المتقدمة الدور الإيجابي والبارز لتقنية المعلومات المعاصرة في إحداث التقدم السريع في مجالات عديدة وهامة مثل التجارة الدولية والاستثمار وتقديم الخدمات بأنواعها وعلى رأسها خدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمن المشاريع الاستثمارية عبر الحدود.**

فروعها ومكاتبها أينما كان موقعها، أو فيما بين إداراتها وأقسامها الداخلية، وذلك في ظل توفر قدر كبير من الثقة والأمان. ويلاحظ في الآونة الأخيرة، نمو حجم التجارة الإلكترونية عبر الشبكة الدولية بدرجة ملموسة. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى العديد من الأسباب، أهمها سهولة التواصل عبر البريد الإلكتروني، وتطوير الشبكة وتجهيزها بأحدث برامج الحماية، مما بدد إلى حد كبير عوامل الخوف لدى مستخدمي الشبكة ووفر الخصوصية والأمان في الاتصال وتبادل المعلومات، وفعل المنافسة من خلال توفير الفرص لكافة الشركات والمؤسسات لتسويق منتجاتها والانتشار بدرجات أوسع وأسرع، وقلل تكلفة المعاملات والفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذها. واستدعى كل ذلك قيام معظم دول العالم بسن تشريعات تنظم استخدام خدمات الشبكة، واعتماد التوقيع الإلكتروني، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأغراض تسهيل التجارة الإلكترونية.

واستجابة للتحويلات الهائلة التي طرأت على بيئة الأعمال الإلكترونية، والمستجدات المتسارعة في مجالات التسويق وإبرام العقود والصفقات، عكفت المؤسسة العربية لـضمان الاستثمار وائتمان الصادرات -

وتشير الدراسات الحديثة في مجال إدارة الأعمال إلى أن تطورات تقنية المعلومات حققت ميزة تنافسية للمؤسسات - التي تطبقها - تتمثل في جودة الخدمات المقدمة إلى عملائها، وغيورت الهيكل التنظيمي لمعظم هذه المؤسسات من الهرمية إلى التوسع القاعدي، مما أدى إلى ظهور فرق عمل محفزة وذاتية الحركة تنجز اتصالاتها عبر مجموعة من أدوات الاتصال المتميزة بالمرونة والانفتاح. وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إعادة تصميم وتحليل ووصف الوظائف بحيث تقل الحاجة إلى العمالة اليدوية والكتابية وغير الماهرة وتزداد باتجاه العمالة الفنية المدربة للتعامل مع تجهيزات أكثر تعقيدا.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال تقديم الخدمات عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، التي أصبحت في الدول المتقدمة الأداة الرئيسية في إبرام الصفقات ومزاولة النشاط فيما بين الشركات داخل القطر الواحد وحول العالم. وأصبحت معظم الشركات الوطنية أو الدولية تنجز اتصالاتها اليومية من خلال البريد الإلكتروني سواء كانت اتصالات خارجية مع عملائها الحاليين والمرقبين أو اتصالات داخلية مع



## الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008

مجلس المساهمين بقراره رقم (1) تكميلي لسنة 2007.

متابعة مساعي الإدارة التنفيذية في استرداد ديون المؤسسة.

تجديد تعيين مدقي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2008/12/31.

ترتيبات اجتماع مجلس المساهمين المزمع عقده بصنعاء - الجمهورية اليمنية لدورته السنوية الخامسة والثلاثين.

وقد انتهى المجلس بشأن هذه الموضوعات بإقرار التوصيات اللازمة، وما يتعين اتخاذه في شأنها، مقررًا عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2008 بمدينة صنعاء - الجمهورية اليمنية يوم الأربعاء الموافق 2 نيسان/إبريل 2008.

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الأول لسنة 2008 بمقر المؤسسة في مدينة الكويت بتاريخ 28 شباط / فبراير 2008.

الداخلي المقدم منه لذات الفترة، وتمت إحالته إلى المدير العام لأخذ ما ورد فيه بعين الاعتبار.

أستعرض المجلس كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال متناولاً إياها بالمناقشة والمداولة فيما بين أعضائه، وقد تناولت الموضوعات التالية:

الضوابط اللازمة لقيام المؤسسة بضمان عملياتها في ضوء التعديلات المعتمدة من

وفي مستهل الاجتماع أقر المجلس مشروع جدول أعماله مصادقاً على مسودة محضر الاجتماع الرابع لسنة 2007 وقراراته.

أعقب ذلك تقديم المدير العام عرضاً تفصيلياً لنتائج نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2007/9/1 إلى 2007/12/31. اخذ المجلس علماً بنشاطات المؤسسة وأشاد بالنتائج التي حققت خلال تلك الفترة.

كما ناقش المجلس تقرير رئيس التدقيق

## أنشطة المؤسسة

- شاركت المؤسسة في أعمال اجتماع اللجنة التحضيرية لملتقى الاستثمار العربي، الذي انعقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 23 مارس، بحضور أربع هيئات استثمار/ تشجيع استثمار عربية. يهدف الملتقى إلى زيادة التدفقات الاستثمارية العربية وغير العربية إلى الدول العربية وتطوير البيئة الاستثمارية في الوطن العربي، ومن المزمع عقد الملتقى الأول في ديسمبر 2008.

- بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان، نظمت المؤسسة يوم 16 مارس، ندوة حول خدمات الضمان التي تقدمها المؤسسة بهدف التعريف بتلك الخدمات لدى الفعاليات الاقتصادية السودانية والعربية النشطة في جمهورية السودان.

- شاركت المؤسسة في ملتقى أبو ظبي الاقتصادي الثاني، خلال الفترة 3-4/02/

استهللت المؤسسة بداية العام الجديد بنشاط مكثف على صعيد الجهود التسويقية من خلال تنظيم والمشاركة في فعاليات اقتصادية في عدد من الدول العربية، والقيام بزيارات ميدانية لعملاء محتملين، وتنفيذ حملات بريدية بهدف إطلاع المعنيين على ما استجد من خدمات في مجال ضمان الاستثمار، إضافة إلى توقيع اتفاقيتين ومذكرة تفاهم مع جهات عربية حكومية.

للاستثمار والبنك المصري لتنمية الصادرات وجمعية رجال الأعمال المصريين، بهدف التعريف بخدماتها لدى رجال المال والأعمال ومختلف الكيانات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. وقد شارك في الملتقى نحو 200 مشاركاً يمثلون شركات تصدير ورجال أعمال مصريين وبنوك تجارية وبعض الوزارات والمؤسسات العامة.

## الجهود التسويقية

### • الندوات والمهام

- نظمت المؤسسة الملتقى الثاني لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات في القاهرة، يوم 28 يناير 2008، برعاية معالي وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع الشركة العربية



- وقعت المؤسسة اتفاقيتي إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمنان الاستثمار في الجمهورية العربية السورية. كما وقعت اتفاقيتي تعاون مشترك مع مؤسستين حكوميتين تعملان في مجال تشجيع وتأمين الصادرات الوطنية، في كل من سلطنة عمان ودولة الكويت.

### عمليات الضمان:

#### • تأمين ائتمان الصادرات:

- تلقت المؤسسة 43 طلبا لتأمين ائتمان صادرات، خلال الربع الأول من العام، من 19 شركة مصدرة من 12 دولة عربية، إضافة إلى إبرامها 11 عقد تأمين جديد. وقد بلغت قيمة العقود المبرمة حوالي 155 مليون دولار أمريكي .

#### • ضمان الاستثمار:

- استلمت المؤسسة 5 طلبات لضمان استثمارات، خلال الفترة (يناير/ مارس 2008)، بقيمة 276 مليون دولار أمريكي في 3 دول عربية. وتتوزع الاستثمارات المطلوب ضمانها على قطاعي الصناعة والسياحة. كما وقعت المؤسسة، خلال نفس الفترة، عقدين لضمان استثمارات مباشرة وعقدين لعمليات إيجار بقيمة تناهز 32.5 مليون دولار أمريكي، في مجالات الصناعات الغذائية والكهربائية والبتروولية والاسمنت.

لاطلاعهم على مستجدات خدمات المؤسسة وبخاصة في مجال ائتمان الصادرات.

- عقدت المؤسسة في 10 مارس 2008، لقاء في غرفة تجارة وصناعة الكويت مع لجنة المالية والاستثمار برئاسة السيد عبدالله الحميضي، قدمت فيه شرحا وافيا عن الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة التي ستمكنها من المضي قدما في تحقيق أهدافها خلال الأعوام القادمة. وقد عقد هذا اللقاء في إطار التعاون المشترك بين المؤسسة والغرفة لنشر المعرفة والتوعية، بين أوساط رجال الأعمال والمصدرين والمستثمرين الكويتيين، بميزات خدمات التأمين التي توفرها المؤسسة لمختلف الشرائح الاقتصادية.

#### • الاتفاقيات:

- بتاريخ 7 فبراير 2008، وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع حكومة دولة الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، مذكرة تفاهم في مجال تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالعمليات التصديرية. تهدف المذكرة إلى وضع اطر تعاون بين المؤسسة والهيئة تتيح للمصدرين الكويتيين الاستفادة من عدة ميزات تنافسية كتخفيض إضافي في كلفة التصدير وفتح الباب أمام الصادرات الكويتية للنفاذ إلى أسواق جديدة وتدعيم مواقعهم في أسواقهم التقليدية.

2008، في أبو ظبي، حيث هدف الملتي بشكل أساسي إلى التعرف على أحد أسرع الاقتصادات الخليجية نموا، والتفاعل مع عدد من المسؤولين عن السياسة الاقتصادية والخبراء ورجال الأعمال والاستثمار، وتم تبادل الآراء حول الأوضاع والآفاق الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة في دول الخليج بوجه عام مع التركيز على دولة الإمارات خاصة، علاوة على العمل على إرساء وتطوير علاقات استثمارية واقتصادية جديدة متبادلة.

- شاركت المؤسسة في مؤتمر الاستثمار في المنطقة الشرقية في مدينة دير الزور في الجمهورية العربية السورية، خلال الفترة 2-3 مارس 2008، حيث هدف الملتي إلى عرض الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتيحها المنطقة الشرقية للمستثمرين العرب والأجانب على حد سواء.

#### • الاتصال والحملات البريدية:

- وفي إطار الإستراتيجية الجديدة، قامت المؤسسة بتنفيذ حملات بريدية مختلفة شملت البنوك وشركات التأمين النشطة في الدول العربية الأعضاء وعددا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة باستثمارات الأجانب والمغتربين العرب في الدول العربية .

- نفذت المؤسسة حملة بريدية استهدفت عددا من المصدرين الذين تعاملوا معها سابقا،

## خدمات إلكترونية

### دليل مختصر لمزايا الموقع الشبكي الجديد وكيفية استخدامه

عملاء وموظفي المؤسسة وزائري الموقع من تصفحه والتعامل معه بشكل فعال وسلس. كما استخدمت تقنية (ACMS Content Management) لإدارة الموقع والاستفادة من محتواه، وهي إحدى أهم المميزات التقنية، كونها تتيح إمكانية إضافة صفحات جديدة للمحتوى

ذلك إلى رسم صورة مبسطة لكافة المتعاملين مع المؤسسة عن كيفية استخدام الموقع الجديد والانتقال بسهولة بين أبوابه ومكوناته لتحقيق الاستفادة القصوى (1).

وتحقيقا لذلك، تم استخدام لغات برمجة ديناميكية مثل (PHP, JAVA Language) تمكن

يسلط هذا الدليل الضوء على مزايا استخدام الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة، ويستعرض أهم ما يحتويه من أدوات ووسائل من شأنها الحفاظ على الربط التواصلي بين المؤسسة والمتعاملين معها بوجه عام وعملائها الحاليين والمرتبين بوجه خاص. ويهدف الدليل من وراء



Welcome to  
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

أهلاً بكم  
المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

Your Partner for Success

• English عربي •

All Content Copyright © 1999 - 2005 Inter-Arab Investment Guarantee Corporation. All rights reserved.  
SITE REQUIREMENTS: Minimum Screen Resolution: 1024 x 768 | Flash: 8 Required

<http://www.iaigc.net/>

(1)

الصفحة الرئيسية خريطة الموقع للإلتصال بنا English الخبير مارس 06 2008 | 02:06:55

عن المؤسسة ضمان الأستثمار تأمين ائتمان الصايرات تأمين الإيجار تأمين المصارف الدراسات والبحوث خدمات العملاء

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
ستنجح للنجاح

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=0>

(2)

الصفحة الرئيسية خريطة الموقع للإلتصال بنا English الخبير مارس 06 2008 | 10:12:37

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
ستنجح للنجاح

عن المؤسسة ضمان الأستثمار تأمين ائتمان الصايرات تأمين الإيجار تأمين المصارف الدراسات والبحوث خدمات العملاء

نشر المعرفة | ترويج الأستثمار | تنمية الموارد البشرية | التعاون الخارجي | المطبوعات | أسئلة وأجوبة | الإصدارات الصحفية | روابط ذات صلة

المطبوعات

مركز الخدمات الهاتفية  
لمحة عن الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية

الأردن  
الإمارات  
البحرين  
تونس  
الجزائر  
جيبوتي  
السعودية  
المودان

أحدث تقارير:

تقرير مناخ الأستثمار في الدول العربية لعام 2006

تقارير سابقة:

تقرير مناخ الأستثمار في الدول العربية لعام 2005 (الجزء الأول)

تقرير مناخ الأستثمار في الدول العربية لعام 2005 (الجزء الثاني)

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=6&sid=1>

(3)

وتعديل المادة الأصلية، بسهولة ويسر. بالإضافة إلى ذلك، تم ربط الموقع مع أجهزة الحاسوب في المؤسسة بحيث يمكن للمستخدم المخول تحديث المعلومات والبيانات الخاصة بعقود العملاء أولاً بأول، واختصار الوقت والجهد اللازمين (2).

وتتعدى مميزات الموقع الشبكي الجديد التقنيات الحديثة، إلى كونه أداة تعريفية تقدم نبذة وافية عن المؤسسة تشمل: نشأتها وأغراض تأسيسها، هيكلها التنظيمي، خدماتها التأمينية، أنواع عقود الضمان التي يمكن إبرامها، أنشطتها المكتملة ومطبوعاتها. كما يعتبر الموقع وسيلة تسويقية لاحتوائه على تفاصيل كاملة عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة. ومن خلاله يتم نشر المعلومات وترقية الوعي الاستثماري لاحتوائه على مطبوعات المؤسسة التي يمكن تنزيلها بسهولة والاستفادة منها، وبخاصة في إعداد البحوث التي يقوم بها الدارسون والباحثون ضمن نطاق تخصصاتهم ذات الصلة بمجالات الضمان والتأمين والاستثمار (3).

كما أن احتواء الموقع على معلومات وروابط قيمة ذات صلة (عملاء المؤسسة الحاليين والمحتملين، رجال الأعمال والمستثمرين العرب، الهيئات الإقليمية والدولية، هيئات الضمان الوطنية)، تتيح لرجال الأعمال والمصدرين والمستثمرين العرب، والأطراف العاملة في الترويج للاستثمار والأفراد المهتمين، الاستفادة منها والتواصل معها. إضافة إلى ما سبق، يساهم الموقع في تشجيع الاستثمارات العربية البينية لاحتوائه على تقارير وبحوث ودراسات متخصصة، كما أن تقديم المحتوى باللغتين العربية والإنجليزية، يساعد على نشر ثقافة الضمان والاستثمار على نطاق واسع (4).

ويحتوي الموقع على صفحات آمنة توفر الخصوصية لعملاء المؤسسة وتمكنهم من الاطلاع على بياناتهم الخاصة على مدار الساعة، كما يمكن لزائر الموقع إرسال



English | الصفحة الرئيسية | خريطة الموقع | الاتصال بنا | 10:13:31 من 05 مارس 2008

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
سنتيكم للنجاح

عن المؤسسة | ضمان الإستثمار | تأمين ائتمان الصادرات | تأمين الإيجار | تأمين المصارف | الدراسات والبحوث | خدمات العملاء

نشر المعرفة | ترويج الإستثمار | تنمية الموارد البشرية | التعاون الخارجي | المشروعات | أسئلة وأجوبة | الإصدارات الصحفية | روابط ذات صلة

مواقع أخرى

هينات تشجيع الإستثمار العربية:  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
الوكالة الوطنية للإستثمار والتنمية  
دولة البحرين  
مجلس التنمية الاقتصادية  
جمهورية جيبوتي  
الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات

مركز الخدمات الهاتفية

الأقتراحات

طلب معلومات:  
الرجاء إدخال الأسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الأقتراح:  
إرسال

استفساراته من نفس الصفحة التي يتصفحها وبسهولة (5).

ويمكن أيضا الاطلاع على آخر المستجدات عن المؤسسة وإنجازاتها، والفعاليات التي تنظمها أو تشارك بها (الملتقيات والمؤتمرات والندوات التعريفية والمتخصصة)، والبيانات الصحفية التي تصدر عنها (6).

ومن خلاله أيضا يتم الإعلان عن الفرص الوظيفية أو التدريبية المتاحة في المؤسسة (7).

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=6&sid=3> (4)

QUICK QUERY

Information Request  
Please Enter Your Name:  
Please Enter Your Email:  
Fill out your Query:

Submit

الأقتراحات

طلب معلومات:  
الرجاء إدخال الأسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الأقتراح:  
إرسال

من جهة أخرى، يعتبر الموقع مكتبة افتراضية يتم فيها حفظ وتصنيف مطبوعات المؤسسة السنوية والفصلية والخاصة (التقارير السنوية، مناخ الإستثمار في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار)، والتي يمكن

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=6&sid=19> (5)

English | الصفحة الرئيسية | خريطة الموقع | الاتصال بنا | 02:14:45 من 06 مارس 2008

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
سنتيكم للنجاح

عن المؤسسة | ضمان الإستثمار | تأمين ائتمان الصادرات | تأمين الإيجار | تأمين المصارف | الدراسات والبحوث | خدمات العملاء

نشر المعرفة | ترويج الإستثمار | تنمية الموارد البشرية | التعاون الخارجي | المشروعات | أسئلة وأجوبة | الإصدارات الصحفية | روابط ذات صلة

المطبوعات

بيانات صحفية لعام 2007

العدد	التاريخ	كس البيان
1	27/11/2007	ملتقى هيئات الضمان العربية

تنظم المؤسسة العربية لضمان الإستثمار خلال الفترة من 04 إلى 05 ديسمبر 2007، بولاية الكويت، الملتقى الحادي عشر لهيئات الضمان العربية، الذي تحضره، إضافة إلى المؤسسة، إحدى عشرة هيئة ضمان إستثمار و/أو ائتمان صادرة عربية، سيناقش الاجتماع المعلومات التجارية التي تعتبر من أهم ركائز صناعة الضمان. ويهدف المنسبة دعوت المؤسسة شركتين تعملان في مجال المعلومات التجارية لتقدم عرضا عن تجربتهما في المنطقة العربية ولتبادل الآراء معهما حول سبل تطوير تقارير المعلومات وتقليص آجال إعداد وتزويد تلك التقارير بما يسمح لهيئات الضمان بتوفير خدمات جيدة للمصدرين العرب. كما سيتم خلال الملتقى عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الخاص بالمعلومات التجارية الذي تم توزيعه على أعضاء الملتقى إضافة إلى عرض لأخر مستجدات وتطورات صناعة

الأقتراحات

طلب معلومات:  
الرجاء إدخال الأسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الأقتراح:  
إرسال

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=6&sid=19> (6)

### آخر الأخبار

2007-06-05  
30 عاما من الخبرة في مجال تأمين مستحقات المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية العربية

2007-06-01  
مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينتخب بالإجماع السيد/ قهد راشد الأبراهيم مديراً عاماً للمرة الثانية لفترة أربعة سنوات

### LATEST NEWS

2008-01-20  
The Director General of IAIGC to attend the forthcoming Guarantee and International Financing Mechanism Conference, to be held at Nile Plaza Hotel-Cairo, on 28,29 Jan. 2008

2008-01-20  
The Director General of IAIGC to attend the forthcoming Preparatory Committee Meeting of Arab Investment Conference -



الصفحة الرئيسية خريطة الموقع للإرسال بنا English الإثنين، مارس 17، 2008 07:13:09 من

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
سنبتكم للنجاح

عن المؤسسة | ضمان الاستثمار | تأمين ائتمان الصادرات | تأمين الإيجار | تأمين المصارف | الدراسات والبحوث | خدمات العملاء

البنك التضامني | اتفاقية التأمين | التقرير السنوي | فرص عمل | وظائف شاغرة

إتفاقية التأمين المطبوعات

الأقترحات

طلب مطبوعات  
الرجاء إدخال الاسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الاقتراح:  
إرسال

في حالة رغبتكم بالإضمام لفريق العمل بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، يرجى إرسال سيرتك الذاتية مع التفاصيل على البريد الإلكتروني التالي: [hr@iaigc.net](mailto:hr@iaigc.net) وستقوم بإلتصال بك حال توفر وظيفة شاغرة تناسبك.

الوظائف الشاغرة حالياً:

1. مبرمج/محلل أوراكل (Oracle Programmer analyst).
2. سكرتير

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=1&sid=4> (7)

الصفحة الرئيسية خريطة الموقع للإرسال بنا English الإثنين، مارس 06، 2008 02:12:05 من

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
سنبتكم للنجاح

عن المؤسسة | ضمان الاستثمار | تأمين ائتمان الصادرات | تأمين الإيجار | تأمين المصارف | الدراسات والبحوث | خدمات العملاء

نشر الإخبارية | ترويج الإستثمار | تنمية الموارد البشرية | المصروفات | أنشطة وأجور | الإجازات | لائحة | روابط متصلة | مركز الخدمات الإلكترونية

المطبوعات

التقارير السنوية

1. التقرير السنوي

المطبوعات الدورية

1. التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية"

2. النشرة الفصلية "الضمان الاستثمار"

المطبوعات غير الدورية

1. سلسلة مقالات فكرية

2. المطبوعات المتخصصة

3. الموسومة والأمانة التشريعية

4. الأوراق التحريكية

الأقترحات

طلب مطبوعات  
الرجاء إدخال الاسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الاقتراح:  
إرسال

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=6&sid=1> (8)

الصفحة الرئيسية خريطة الموقع للإرسال بنا English الإثنين، مارس 06، 2008 11:12:46 من

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار  
سنبتكم للنجاح

عن المؤسسة | ضمان الاستثمار | تأمين ائتمان الصادرات | تأمين الإيجار | تأمين المصارف | الدراسات والبحوث | خدمات العملاء

خدمات ضمان الاستثمار | خدمات تأمين ائتمان الصادرات | طلبات الضمان | عقود الضمان | خدمات أخرى

عقود الضمان

1. عقد ضمان محدد ضد المخاطر التجارية

2. عقد ضمان محدد

3. عقد ضمان اعتماد مستندي

4. عقد ضمان اعتماد مستندي ( English )

5. عقد ضمان شامل

6. عقد ضمان لثلاث مشترين

7. عقد ضمان مساهمة في رأس مال شركة

8. عقد ضمان استثمار مباشر

9. عقد ضمان معدات مغاولات

الأقترحات

طلب مطبوعات  
الرجاء إدخال الاسم:  
الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:  
الرجاء إدخال الاقتراح:  
إرسال

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=9&sid=4> (9)

للمستخدم الاشتراك بها إلكترونياً وبسهولة (8).

ومن خلال الموقع الجديد، تقدم المؤسسة الأدوات والوسائل التي تحقق عنصر السرعة واليسر في الاتصالات وتبادل المعلومات مع عملائها ونوعية عقود التأمين لائتمان الصادرات وضمن الاستثمار، بمختلف أنواعها، بما يمكن العملاء الحاليين والمرتقبين من الإطلاع على ما يناسبهم منها (9).

وتسهل الأدوات والوسائل الجديدة عملية تقديم الطلبات وإبرام العقود وتخفيض الأعباء المالية التي تقع على عاتق العملاء جراء الاعتماد على الأوراق في المراسلات وتختصر الوقت اللازم لإنجاز الإجراءات الإدارية التي تتطلبها صناعة الضمان، خاصة أنها تعتمد بطبيعتها على السرعة في اختيار وإبرام العقود التأمينية التي توفر التغطية المناسبة للمخاطر التي تتعرض إليها على اختلاف أنماطها وسماتها وأحجامها مع مراعاة السرية والخصوصية التي يوفرها الموقع من خلال استخدامه للصفحات الآمنة بتقنية HTTPS.

ففي السابق، كان كل عقد يتم إبرامه بين المؤسسة وأحد عملائها يحتاج إلى العديد من المراسلات الورقية المتبادلة عبر البريد التقليدي وكذلك العديد من الإجراءات الإدارية اليدوية بغرض تبادل المعلومات بين طرفي العقد. وإذا تخيلنا حجم وعدد الطلبات التي كانت ترد إلى المؤسسة - كمؤسسة عربية إقليمية تتعامل مع عملاء من إحدى وعشرين دولة عربية - يمكننا تقدير الزمن المطلوب لانجاز ومراجعة وتدقيق وإبرام العقود المتعلقة بتلك الطلبات. أما اليوم فيفسح الموقع الشبكي الجديد المجال لإجراء العرض المباشر للعقود بحيث يمكن إعداد وعرض ومناقشة العقد التأميني إلكترونياً عبر الخدمات التي يقدمها الموقع (10).

ويوفر الموقع خدمة احتساب التعويض الذي يمكن للعميل استرداده من المؤسسة عند





**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**  
ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

طلب ضمان أولي

بيانات عن طالب الضمان :

ملااب الضمان	<input type="text"/>
جنسية	<input type="text"/>
الأدوان	<input type="text"/>
هاتف	<input type="text"/>
فاكس	<input type="text"/>
بريد الكتروني	<input type="text"/>
المسؤول المكلف بإتمام إجراءات الضمان مع المؤسسة	<input type="text"/>
المسمة الوطني	<input type="text"/>

نوع الاستثمار وقيمه:

استثمار حياطة  مساهمة في رأء شركة  قء صء استثمار  معدات مقاولات

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=9&sid=5> (10)

**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**  
ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

How do you compensate a loss due to a customer default of payment?  
كيف تعوضون الخسارة الناتجة عن عدم وفاء مستهلككم بمسئلكم؟

Description	Without the IAIGC Insurance	With the IAIGC Insurance	الوصف
Please enter the value of shipment and the profit margin	بءون ضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	بضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	ادخل قيمة الشحنة ونسبة الربح
Value of Non Paid Shipment (Monetary Unit )	<input type="text"/>	<input type="text"/>	قيمة الشحنة غير المسددة - وحدة نقدية
Profit Margin (in percentage)	10 %	<input type="text"/>	نسبة الربح
Compensation Rate	0%	90%	نسبة التعويض قبل الامتراء
Net Loss Value	0	0	قيمة الخسارة الصافية - وحدة نقدية
Compensation Value before Recovery	0	0	قيمة التعويض قبل الامتراء - وحدة نقدية
Additional sales to compensate the net loss value	0	0	المبيعات الإضافية لتغطية الخسارة الصافية - وحدة نقدية
في حالة عدم توفر الضمان، ينبغي على الشركة المصدرة لتأج وبيع وتصيل أضعاف قيمة الخسارة حتى يتم استءابها			
Recovery rate	0%	10%	نسبة التعويض بعد الامتراء
**Compensation value after recovery	0	0	قيمة التعويض بعد الأستراء - وحدة نقدية**
يخصم منه مصاريف الأستراء**			
**Before deduction of the recovery fees			
<input type="button" value="Calculate"/> <input type="button" value="Reset"/>			

<http://www.iaigc.net/ar/calc.php> (11)

**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**  
ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

سئلكم للنجاح

من المؤسسة: ضمان الاستثمار، تأمين الضمان المصدرات، تأمين الإءبار، تأمين المصارف، الدراسات والمءوت، خدمات الملاءة

خدمات ضمان الاستثمار: خدمات تأمين الضمان المصدرات، ملااب الضمان، بءرة الضمان، خدمات أخرى

خدمات تأمين الضمان المصدرات

بورشور المؤسسة

الأقتراحات

طلب مءوءات

الرجاء إدخال الاسم:

الرجاء إدخال البريد الإلكتروني:

الرجاء إدخال الأضراء:

- اعلان عن نشأة خطر.
- طلب حواءة الحق في التعويض.
- تقديم طلب ضمان جديد.
- إخطار بالشحنات المنقذة.
- طلب مءوءات.
- طلب اتصال هاتفي.

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=9&sid=5> (12)

وقوع الخطر المؤمن ضده، حيث يوفر الموقع آلة حاسبة افتراضية تبين للمستخدم قيمة التعويض، ونسب الاسترداد التي تقدمها المؤسسة. وتتميز هذه الأداة بالبساطة وسهولة الاستخدام والوضوح في بيان المءوءات والمبالغ ونسب التعويض بأسلوب يتيح للمستخدم المقارنة بين توفر التغطية التأمينية من عدمها، بما يشجع على نشر ثقافة التأمين بطريقة مباشرة ويشير إلى أهميتها. (11)

ويوفر الموقع الجديد التصميم الذي من خلاله يتم تقديم الطلبات الجديدة واستقبالها وإعداد العقود وإدخالها بنفس الشكل والنموذج الذي أعدت به بما يوفر الجهد ويختصر الوقت ويقلل من الأخطاء إلى أقل حد ممكن، كما يوفر الموقع جميع النماذج التي يحتاجها العميل في مراسلاته مع المؤسسة قبل إبرام عقد التأمين و أثناء سريان العقد، مثل الإخطارات والطلبات التالية. (12)

ويحتوي الموقع على صفحات آمنة توفر الخصوصية لعملاء المؤسسة وتمكنهم من الاطلاع على حسابات العمليات القائمة الخاصة بهم وتفاصيلها على مدار الساعة باستخدام اسم العميل وكلمة المرور ورقم حسابه الذي تم تزويدهم بها (13).

ومن المزايا الهامة التي تشكل عنصراً من عناصر الأمان الموجودة في الموقع الجديد، أن كافة المءوءات التي يتم تبادلها عبر الموقع خلال عملية المفاوضات لإبرام العقود بما تشمله من نماذج طلبات إبرام العقود ومسودات العقود والرسائل الإلكترونية المتبادلة حول التسعير والشروط المالية... الخ، تبقى محفوظة بالءادم الرئيسي. وبالتالي يمكن استءابها لاحقاً بغرض مراجعتها أو إجراء تعديلات على بعض بنودها أو شروطها من جهة، أو الاحتكام إليها في حالة نشوب خلاف، من جهة أخرى.

وعلى أيه حال، فإن هذه الأءوات والوسائل المستخدمة في الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة لا تحل محل الوسائل التقليدية مثل اللقاءات وجها لوجه التي تتم من خلال



## CLIENT SERVICES →

### CLIENT LOGIN

USER NAME

PASSWORD

Client Demo



Login

[Forgot Password ?](#)

## خدمة العملاء →

### دخول العملاء

اسم المستخدم

كلمة السر

دخول

هل نسيت كلمة السر ?

Demo

المؤتمرات التي تشارك فيها المؤسسة أو تقوم بتنظيمها، وكذلك الاتصالات الهاتفية التي يبقي لها الأثر الكبير في إتمام العمليات التأمينية، حيث يلعب الموقع الشبكي دورا مكتملا لهذه الإجراءات كقناة للتسويق ووسيلة للتواصل وأداه تساعد على جودة الأداء وسرعة التنفيذ. وفي هذا الصدد، يحتوي الموقع على قائمة بأسماء وأرقام هواتف وعناوين البريد الإلكتروني لخبراء الضمان والتأمين لدى المؤسسة للاتصال بهم عند الحاجة.

ومن أجل ضمان سهولة التصفح والاستفادة القصوى من الخدمات التي يقدمها الموقع الجديد، يتطلب الأمر توفر البرامج التالية مثبتة على جهاز الحاسب الآلي للمتصفح أو العميل وفي حالة عدم توفرها، يمكنه تنزيلها وتثبيتها على الجهاز من الموقع الشبكي للمؤسسة من خلال الضغط على الروابط الواردة أسفل اسم البرنامج:

- Internet Explorer or a compatible browser version 6 or higher

<http://www.iaigc.net/ar/contentServlet.php?id=0>

(13)

عرض المحتوى الحالية، وإضافة تقنية جديدة (eCommerce) لتسهيل عملية تسديد الرسوم والأقساط إلكترونيا. ومن جهة أخرى، سوف يتم عرض الطاقة الاستيعابية المتاحة، ومختلف العقود لدى المؤسسة في مجال إعادة التأمين، بما يمكن العملاء من اختيار ما يناسب محافظ المخاطر لديهم وانتقاء التغطية التأمينية الملائمة لها.

- Latest version of Adobe Acrobat Reader version 7 or higher
  - Flash Player version 8 or higher
- وقد أضفى استخدام التقنيات الحديثة ومحرك البحث المتقدم المرونة على الموقع والقابلية لتطويره، حيث تسعى المؤسسة إلى إجراء العديد من التطورات في المستقبل القريب منها؛ إدخال اللغة الفرنسية ضمن لغات

## مفاهيم دولية

### مفهوم الاستثمار المباشر وخصائصه

وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن الجدير بالذكر، أن صندوق النقد الدولي قد اصدر مؤخرا مسودة الطبعة السادسة للدليل إحصاءات ميزان المدفوعات (مارس 2007) - والتي ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقا للمفهوم المذكور أعلاه - لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993، ومن ثم ستطبق

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا، وفقا لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"). وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما،

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام



4. معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز). (أنظر الدليل المرفق للتعرف على أنواع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب علاقات الملكية المتبادلة بينها حول العالم).

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10٪ المذكورة، كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

### المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فرداً، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثمار استثماري أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما (كما أشرنا آنفاً) من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10٪، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

وعلى ذلك، تختلف المزايا التي يتطلع إليها المستثمر المباشر بفعل تمتعه بصوت فعال في إدارة المؤسسات عن تلك التي يطمح إليها مستثمر حافظة الأوراق المالية. إذ يرى المستثمر المباشر أن المؤسسات التي يستثمر فيها هي وحدات غالباً ما تدخل في عمليات

تعريف أخرى. فعلى سبيل المثال، مازالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها (رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية). ولكن هذه الحالات يتم الإشارة إليها في التقارير الدولية بهدف تجنب المقارنة الدولية غير الموضوعية.

### مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر (سيرد تعريفه لاحقاً) المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

- المؤسسات الزميلة، حيث يملك المستثمر غير المقيم من 10٪-50٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2. شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3. أراضي أو مباني أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.

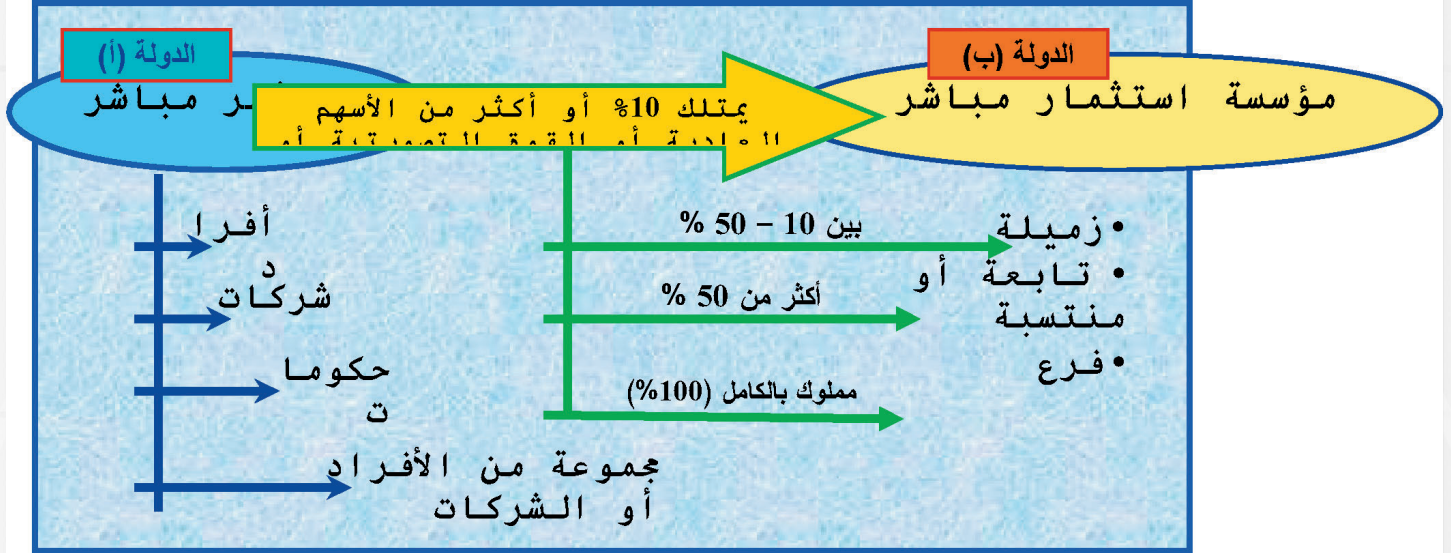
مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم في المستقبل القريب.

وتشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. وعلى ذلك ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10٪ أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10٪ من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها كاستثمارات الحافظة إلى وضعيتها كاستثمار المباشر (10٪ أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات (حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها)، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا المفهوم أو التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصادات الصادرات. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي أو تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، فمازالت العديد من الدول تعتمد



## شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

### تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي:

يعتبر الاستثمار المباشر في أغلب الأحيان أصلاً بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر والتزاماً بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. والواقع أن لكل من المستثمر والمؤسسة استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة بينما تكون المؤسسة هي المتحمل للالتزامات الأجنبية صافية تجاه المستثمر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزء من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا

### رأس مال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان واستثمار مباشر في الخارج)، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans، ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع

متعددة الجنسيات، تعتمد ربحيتها الكلية على المزايا المتحققة في استخدام مختلف الموارد المتاحة له في وحدات متواجدة في اقتصادات مختلفة، وبذلك يتمكن المستثمر المباشر من الحصول على مزايا أخرى بالإضافة إلى دخل الاستثمار الذي يمكن أن يتحقق من رأس المال المستثمر، (مثل إتاحة الفرصة للحصول على أتعاب إدارية أو أنواع أخرى من الدخل) والاحتمال الغالب هو أن مثل هذه المزايا الإضافية لا تتحقق إلا من خلال ارتباط المستثمر المباشر بمؤسسات الاستثمار المباشر لفترة طويلة من الزمن. أما رؤية ومطامح مستثمر حافظة الأوراق المالية فتختلف، إذ ينصب اهتمامه أساساً على سلامة رأسماله، وعلى احتمال زيادة قيمة الأوراق المالية التي يحملها (مكاسب رأسمالية) وما يتولد عنها من عوائد مالية. ولذلك يقوم مستثمر الحافظة بتقييم احتمالات فشل أو نجاح كل منشأة مستقلة أو مؤسسة يستثمر فيها من خلال تقدير أداءها المستقبلي، وربما يقوم بتحويل رأسماله نتيجة التغيرات في هذه الاحتمالات، والتي يمكن أن تتأثر بالتطورات قصيرة الأجل في الأسواق المالية.



## دليل التعرف على أنواع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب علاقات الملكية المتبادلة بينها حول العالم

### وفقا لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فإن:

- (1) الشركة A شركة تابعة للشركة N.
  - (2) الشركة B شركة تابعة للشركة A وبالتالي فهي شركة تابعة أيضا للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 33% (60% ضرب 55%) في الشركة B.
  - (3) الشركة C شركة زميلة للشركة B وبالتالي فهي شركة زميلة أيضا للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 4% في الشركة C.
  - (4) الشركة D شركة زميلة للشركة N.
  - (5) الشركة E شركة تابعة للشركة D وبالتالي فهي شركة زميلة للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 6% (10% ضرب 60%) في الشركة E.
  - (6) الشركة F شركة زميلة للشركة N.
  - (7) الشركة G شركة زميلة للشركة F ولكنها ليست زميلة للشركة N.
  - (8) الشركة H ليست شركة زميلة ولا تابعة للشركة N.
  - (9) الشركة J فرع للشركة H ولكنها ليست شركة زميلة ولا تابعة للشركة N.
  - (10) الشركة K شركة تابعة للشركة N.
  - (11) الشركة L تمثل فرع للشركة K ومن ثم تمثل أيضا فرع للشركة N.
- القاعدة:**
- المشروع X يصنف شركة تابعة للشركة الأم N فقط في حالتين هما: إذا كانت الشركة الأم N تمتلك 50% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في X (الحالة 1، 10)، أو إذا كان المشروع X شركة تابعة لأي شركة تابعة أخرى للشركة الأم N (الحالة 2، 11).
- المشروع Y يصنف شركة زميلة للشركة

الأم N في حالتين هما: إذا كانت الشركة الأم N تمتلك مع شركاتها التابعة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في Y (الحالة 4، 6، 3)، أو إذا كان المشروع Y شركة تابعة لأي شركة زميلة أخرى للشركة الأم N (الحالة 5).

- لمزيد من الاطلاع يمكنكم الرجوع إلى المراجع الآتية:

- Balance of Payments Manual, Fifth Edition, International Monetary Fund, 1993. Chapter XVIII, pages 86-89. [www.imf.org/external/pubs/ft/bop-man/bopman.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop-man/bopman.pdf).
- Balance of Payments Text Book, International Monetary Fund, 1993, Chapter IX, Pages 107-116. [www.imf.org](http://www.imf.org).
- World Investment Report 2007, Definitions and Sources, Pages 245-249, UNCTAD, 2007. [www.unctad.org](http://www.unctad.org).



يدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وتأكيداً لمدى أهمية هذه البيانات، أشار تقرير الاستثمار العالمي 2007 إلى أن عوائد الاستثمار المعاد استثمارها مثلت نحو 50٪ من تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، ونحو 30٪ من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1.3 تريليون دولار للعام 2006.

الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. ذلك أن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كلاهما

خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي هذا المقام، ربما يكون من المناسب توجيه الدعوة إلى كافة أجهزة الإحصاء العربية بضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار

## مقالات

### صناديق الثروة السيادية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي

العديد من الأسباب التي تختلف باختلاف الغرض الرئيسي من إنشائها.

وفي حقيقة الأمر، تمتلك جميع الدول احتياطات دولية بعملة أجنبية مختلفة. ويفضل الخبراء تنوع هذه العملات ما بين العملات الرئيسية المتمثلة في الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني ... الخ. وذلك بهدف التحوط ضد خسائر تقلبات أسعار الصرف. وتمثل هذه الاحتياطات الدولية خط الدفاع الأول عن قيمة العملة المحلية وخاصة في ظل انتعاش أحد أشكال سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تستخدمها الحكومات في التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، من أن لآخر، لضمان استقرار سعر صرف عملتها عند مستوى محدد مسبقاً، وكذلك لتمويل الاختلالات المحتملة في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي حال حدوثها.

وترجع نشأة الصناديق السيادية إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي. إلا أنها شهدت نمواً مزدهراً على المستوى العالمي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وتشير الإحصاءات المتوفرة عن تلك الصناديق إلى أن حجم رؤوس أموالها الإجمالي كان يبلغ - على أقصى تقدير - نحو 500 مليار دولار في عام 1990، وأصبح 3 تريليونات دولار في عام 2007. ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 12

اكتسبت صناديق الثروة السيادية أهمية متزايدة في النظام النقدي والمالي الدولي، لا سيما بعد نجاحها في ضخ رؤوس أموال تجاوزت 40 مليار دولار أمريكي منذ نوفمبر 2007 في المصارف الأوروبية والأمريكية (مثل "ستي بنك" و "ميريل لنش") التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة لوقوع أزمة القروض العقارية الأمريكية. وبذلك أصبحت موضع اهتمام متزايد من محلي أسواق المال وصانعي السياسات والهيئات التشريعية الوطنية ووسائل الإعلام، بسبب الجدال الدائر حولها، حيث تساور الدول المتلقية مخاوف بشأن صناديق الثروة السيادية في ضوء تزايد أحجامها واتساع نشاطها وتنوع استراتيجياتها الاستثمارية. في حين تشعر الدول المنشئة لهذه الصناديق بالقلق من ردود الأفعال المحتملة للدول المتلقية حيث تصاعدت الأصوات التي تنادي بحكومات الدول المتلقية بسن تشريعات حمائية تفرض قيود على مثل هذه التدفقات بحجة حماية أمنها القومي وتقليل النفوذ السياسي لهذه الصناديق.

عندما يتوافر لديها فائض متواصل في الحساب الجاري من ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي إلى الدرجة التي تتراكم عندها هذه الفوائض المتتالية على شكل احتياطات دولية تصل إلى مستويات تزيد عن الاحتياجات التمويلية لأغراض آنية. وبالتالي يستطيع القائمون على إدارة هذا الاقتصاد إنشاء صندوق للثروة السيادية بغرض إدارة تلك الأرصدة الإضافية من الاحتياطات الدولية. ويرجع إنشاء الحكومات لهذه الصناديق إلى

وتعرف صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds على أنها عبارة عن صناديق مكلّفة بإدارة الاحتياطات الدولية لحكومات الدول التي لديها مدخرات تفوق استثماراتها بشكل متواصل (فوائض متتالية في الحساب الجاري) مما وفر ثروات تطلبت سياسة استثمارية مدروسة نتج عنها حيازة هذه الحكومات لأصول مالية أجنبية (مقومة بعملة بلد آخر).

وغالباً ما تتكون هذه الاحتياطات لدولة ما



القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة في أسواق الدول الأفريقية والشرق الأوسط والدول الأوروبية الناهضة مجتمعة نحو 4 تريليونات دولار، وهو تقريبا نفس حجم هذه الأسواق في مجموعة دول أمريكا اللاتينية. لكن مع توقع بلوغ إجمالي رؤوس أموال هذه الصناديق ما يعادل 12 تريليون دولار بحلول عام 2015، بما نسبته حوالي 10٪ من إجمالي الأصول المالية في العالم، فمن المرجح أن تجتذب هذه الظاهرة المزيد من الاهتمام في الاقتصادات المتقدمة.

ومن جهة أخرى، تخطى حجم رؤوس أموال هذه الصناديق القيمة الإجمالية لرؤوس أموال صناديق التحوط أو التغطية Hedge Funds العالمية، التي تمثل فئة عريضة من فئات صناديق الاستثمار الخاصة التي تقدم على تحمل مخاطر جسيمة في سبيل سعيها لتحقيق عوائد مرتفعة والتي يُعتقد بأن إجمالي رؤوس أموالها تربو حالياً عن 2 تريليون دولار.

ولكن معظم هذه الصناديق تنتهج سياسة التعتيم وعدم الإفصاح عن حجم أصولها، أو التزاماتها، أو استراتيجياتها الاستثمارية. وهو ما يمثل أهم الانتقادات الموجهة إلى تلك الصناديق. وفي حقيقة الأمر، يسود عادة الاعتقاد بأن هذه الصناديق تستحوذ فقط على أصول مالية طويلة الأجل، أي أنها تتبع استراتيجيات "اشترى واحتفظ" دون التعرض لمراكز مكشوفة وربما دون اقتراض أو إقراض مباشر من أي نوع. ومن ثم فهي على استعداد دائم للتدخل في حالة هبوط أسعار الأصول مما يساهم على الأرجح في تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي. غير أن هناك أيضاً شواهد تتردد بأن بعض الصناديق السيادية وظفت استثمارات في صناديق أخرى لها تأثير قوي، مثل صناديق التحوط العالمية. وتكمن المشكلة هنا في أن توجه هذه الصناديق إلى الاستثمار في رؤوس أموال صناديق التحوط، قد ينشأ عنه في المستقبل نوع من مخاطر تداول رؤوس الأموال Systemic Risk والتي تنتشر عدواها عندما تتعرض بعض صناديق التحوط لآزمات مالية.

ويتمثل الخطر الحقيقي في أن صناديق الثروة السيادية (وأشكالاً أخرى من وسائل الاستثمار التي تساندها الحكومة) قد تدفع

صرف عملاتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناشئة عن تقلبات أسعار السلع وخاصة النفط؛

2. **صناديق احتياطي (مدخرات) الأجيال القادمة**، التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً؛

3. **شركات استثمار الاحتياطيات**، التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى المصرف المركزي، وتتميز برغبتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى، ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية؛

4. **صناديق التنمية**، التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع ذات الشقين الاجتماعي والاقتصادي والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في الاقتصاد المعني؛

5. **صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد**، التي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الموازنة العامة للدولة.

ويتساءل البعض عن مدى تأثير نشاط هذه الصناديق على أسواق المال العالمية، ولا شك أن جزء من الإجابة على هذا التساؤل يكمن في تقدير ما إذا كان الحجم الإجمالي لرؤوس أموال هذه الصناديق والبالغ 3 تريليونات دولار يعد مبلغاً كبيراً. وللحكم على مدى ضخامة هذا المبلغ من عدمه، يجب إجراء بعض المقارنات الدولية مع بعض الإجماليات الاقتصادية والمالية الدولية. فعلى سبيل المثال، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي ما قيمته 12 تريليون دولار. وتقدر القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة على المستوى العالمي (أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية) بنحو 50 تريليون دولار. وفي ضوء هذه المقارنات، يتضح أن إجمالي رؤوس أموال هذه الصناديق يعتبر مبلغاً كبيراً ولكنه ليس ضخماً. بيد أنه مبلغ كبير نسبياً إذا ما قورن بحجم بعض أسواق المال في الدول الناهضة، حيث تبلغ

تريليون دولار بحلول عام 2015 وذلك في ضوء الاتجاه العام الأكثر احتمالاً لنتائج الحساب الجاري العالمي، ومن ثم أرصدة الاحتياطي الرسمي العالمي المتوقعة خلال هذه الفترة المستقبلية.

وفي الوقت الحالي، تمتلك أكثر من 20 دولة على المستوى العالمي صناديق للثروة السيادية، إضافة إلى ستة دول أخرى أعربت عن رغبتها في تأسيس صندوق سيادي. ويقع أكثر من 50٪ من إجمالي هذه الأصول في حوزة صناديق الثروة السيادية التابعة للدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز. وتأتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج والمملكة العربية السعودية والصين والكويت وروسيا وسنغافورة من بين الدول التي تضم أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، إضافة إلى كل من الأسكا، كندا، ترينيداد وتوباغو، إيران، بروناي، وكازاخستان. وتستحوذ أكبر خمسة صناديق على المستوى العالمي على ما نسبته 70٪ من إجمالي الأصول المستحوذ عليها لكافة الصناديق، بما يعني أن حيازات الأصول متركزة في 25٪ من هذه الصناديق. ويتركز ثلث إجمالي الأصول في حوزة صناديق الثروة السيادية لدول آسيوية وخليجية ودول المحيط الهادئ، بما في ذلك الصين وأستراليا وسنغافورة. ومن الجدير بالذكر، أن الصين تسعى إلى إنشاء صندوق سيادي جديد بغرض إدارة جزء من احتياطياتها الدولية من العملات الأجنبية المقدر بنحو 1.2 تريليون دولار، ويتوقع مع نهاية العام، تأسيس "مؤسسة الاستثمار الصينية" بغرض إدارة هذا الصندوق الذي يبلغ رأسماله نحو 300 مليار دولار.

## أنواع صناديق الثروة السيادية:

أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2007) إلى أنه يمكن تمييز صناديق الثروة السيادية حسب الغرض الرئيسي من تأسيسها إلى خمسة أنواع هي:

1. **صناديق الاستقرار**، التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل وتحقيق استقرار سعر

أضاف أن هناك نظاما فعالا لمعالجة المخاطر التي قد يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي.

- أعربت المفوضية الأوروبية عن رغبتها في تطبيق النموذج النرويجي كمعيار لنظام طوعي للاتحاد الأوروبي بشأن صناديق الثروة السيادية المملوكة للحكومات، حيث يعد الصندوق مثاليا من حيث تطبيقه لمبادئ الشفافية والادارة الرشيدة والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا، وفقا لتقارير مالية فصلية منتظمة. ويهدف انشاء الصندوق النرويجي عام 1996 بشكل أساسي إلى استثمار العائدات المرتفعة من النفط والغاز في أصول مالية أجنبية من أسهم وسندات اجنبية. وتحتل النرويج حاليا المركز الخامس من حيث الصادرات النفطية على المستوى العالمي. واقترحت المفوضية اضطلاع صندوق النقد الدولي بدور تصميم ميثاق شرف عالمي ينظم معاملات صناديق الثروة السيادية ويحقق الشفافية، ولكنها احتفظت لنفسها بالحق في اقتراح تشريع للتعامل مع مثل هذه الصناديق في حالة فشل الوسائل الاختيارية في تحقيق الشفافية المنشودة .

- نادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ الشفافية وفقاً لقواعد السوق، وعدم مبالغة الدول البائعة في التشكيك بها والشروع في سن تشريعات من شأنها أن تمنع تدفق استثماراتها بدعوى حماية الأمن القومي، خاصة وأن هذه الصناديق تدعم الاستقرار المالي العالمي، حيث انقذت أسواق "وول ستريت" و "ستي جروب"، مما في نجاح إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المالية العاملة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

**الخلاصة:** إدراكا للأهمية المتنامية التي اكتسبتها صناديق الثروة السيادية، ونظرا لدور صندوق النقد الدولي في مراقبة سلامة واستقرار النظام المالي العالمي، وجهت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في أكتوبر الماضي الدعوة إلى الصندوق لإقامة حوار مع الدول الأعضاء للتوصل إلى أفضل الممارسات

يسمح لها بالصمود أمام ضغوط السوق خلال فترات وقوع الأزمات وكذلك التخفيف من حدة التقلب. ومن الجدير بالذكر، يشجع الصندوق الدول المصدرة للموارد غير المتجددة على إنشاء مثل هذه الصناديق، تحسبا لأيام عصيبة قد تتعرض لها اقتصاداتها في المستقبل.

- ركز منتدى دافوس هذا العام على إخفاقات النظام المالي الأمريكي وما إذا كان ضخ صناديق الثروة السيادية من قبيل الانقاذ لاستعادة توازن واستقرار الاسواق العالمية أم زعزعة الاستقرار المالي العالمي أم انها محاولة اكتساب نفوذ سياسي أو تهديد للأمن القومي.

- علق احد مدراء المحافظ في "سكاجن غلوبال" النرويجية على نشاط هذه الصناديق، بأن دول الاسواق الناهضة حققت بفضلها سمعة اقتصادية ومالية طيبة، وشكلت كتلة اقتصادية تجاوز حجمها حجم الاقتصاد الأمريكي، واصبح لديها القدرة على منح مساعدات طارئة إلى أغنى دول العالم. وعلى الجانب الاخر تقع أمريكا والدول الأوروبية في معضلة مؤداها الحاجة إلى التمويل من جهة، وعدم الرغبة في التنازل عن السيطرة والتحكم في العالم، ومن ثم لا ترغب في بيع جزء من بنيتها التحتية الاساسية.

- أصدر الرئيس الأميركي توجيهات باصدار قانون أمريكي يعزز مراجعات الأمن القومي للصفقات الأجنبية مع التأكيد في نفس الوقت على الترحيب بالاستثمار الأجنبي، وذلك في اعقاب ضخ عدة صناديق تسيطر عليها حكومات من الشرق الأوسط وآسيا عشرات المليارات من الدولارات في بنوك أميركية كبرى تشدد حاجتها إلى السيولة لشطب خسائر تتعلق باستثمارات في رهون عقارية عالية المخاطر بالولايات المتحدة. وفي فبراير الماضي، أثنى رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي على الدور الذي لعبته هذه الصناديق واعتبره بناء، بل وشجع المصارف الأمريكية على استغلالها لزيادة رؤوس أموالها. وفيما يتعلق بالأمن القومي،

الدول المستضيفة لهذه الاستثمارات إلى فرض قيود على معاملات الحساب المالي والرأسمالي من موازين مدفوعاتها مع العالم الخارجي. الامر الذي يعني مزيدا من القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية، حيث تحتفظ الدول بحقها في اختيار من الذي يمكنه الاستثمار وفي اية قطاعات اقتصادية يعينها.

ومن غير المحتمل أن تختفي ظاهرة صناديق الثروة السيادية على المدى المنظور، حيث تعتمد أساسا على فائض الحساب الجاري، ومن ثم فلن تصبح أقل أهمية إلا إذا تعرضت الدول التي تملك فوائض كبيرة إلى عجز متواصل في الحساب الجاري. وقد التزمت الدول الكبرى بخطط من شأنها الحد من اختلال التوازن في حساباتها الجارية مما يحد من نمو الصناديق السيادية. ولكن التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي يصعب معها الجزم بتراجع الاختلال في توازن الحساب الجاري على المدى المنظور. فقد يتسارع النمو العالمي أو يتباطأ، والمرجح أن يؤثر ذلك على أسعار السلع الأساسية والمواد الخام. وفي حالة بقاء أسعار تلك السلع مرتفعة، فإن الدول المصدرة لها ستحقق فائضا كبيرا على المدى المنظور، وإذا ما هبطت أسعارها، فإن الفائض الذي تحققه الدول الآسيوية المصدرة للمنتجات المصنعة قد يزداد، من جهة أخرى.

## تفاوت ردود الأفعال الدولية:

- رحب خبراء صندوق النقد الدولي بعمليات ضخ السيولة التي قامت بها هذه الصناديق نظرا لما حققته من أثر إيجابي على استقرار الأسواق العالمية. ويشير خبراء الصندوق إلى انه من منظور الأسواق المالية الدولية، يمكن لهذه الصناديق أن تساعد في رفع الكفاءة التوزيعية للإيرادات المتحققة من فوائض الموازين التجارية السلعية في الدول المختلفة مع العالم الخارجي وأن تعزز سيولة أسواق المال بشكل عام، وخاصة خلال فترات الضغوط المالية العالمية، حيث يغلب على نشاط هذه الصناديق طابع الاستثمارات طويلة الأجل مع ندرة اللجوء إلى السحب من الموارد المستثمرة بما





أيضا أن تساعد هذه الممارسات على تهدئة بعض المخاوف المحيطة بصناديق الثروة السيادية، والحد من القيود الحمائية، والحفاظ على انفتاح النظام المالي الدولي، إضافة إلى توضيح الدور الحقيقي لها ومساعدة المجتمع الدولي على وضع تصور أكثر دقة وواقعية لتأثيرها على استقرار النظام المالي العالمي.

وضع ميثاق شرف يتاح استخدامه بما يضمن حسن تنظيمها، وسلامة إدارتها، وقدرتها على إدارة المخاطر المحتملة، وارتفاع مستوى مبادئ الشفافية المتبعة فيها. ومن أجل تحقيق ذلك، لابد من تحديد المعلومات والبيانات التي ترغب الدول في تبادلها والافصاح عنها، والمعلومات والبيانات اللازمة لإجراء التحليلات الاقتصادية والمالية العالمية. ومن المتوقع

الطوعية في مجال إدارة هذه الصناديق. واستجاب الصندوق لهذه الدعوة بل واحرز تقدما في عدد من المناحي منها؛ تعميق التحليل وتيسير التواصل ومتابعة الحوار مع صناديق الثروة السيادية والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى.

ويتوقع الصندوق أن تؤدي هذه الجهود إلى

## مؤشرات

### مؤشر تصفية النشاط وإغلاق الأعمال وأهميته لبيئة أداء الأعمال 2008

يرجع إلى عدم مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها في تلك الدول.

يقصد بالإفلاس، التصفية أو إعادة التأهيل (الهيكلية)، وكلاهما يمثل نوع من إجراءات الحجز على الأصول المقدمة كضمانات. ويتم إعلان إفلاس الشركات عند تعرضها للعسر المالي. في حين يقصد بالتصفية بيع الشركة المتعثرة لملاك جدد، يقصد بإعادة الهيكلة، محاولة الحفاظ على الشركة في وضع يمكنها من ممارسة نشاطها تحت إشراف مالكيها الحاليين أو إدارتها الحالية.

وهناك حقيقة مفادها أن الإصلاحات التي انتهجتها أكثر من 60 دولة نامية خلال السنوات العشر الأخيرة بشأن قانون الإفلاس قلما استوفت الاحتياجات الضرورية للمستثمرين. بل أن الجهود التي بذلت تم توجيهها بشكل خاطئ نحو وضع مجموعة معقدة من الإجراءات اقتصر الغرض منها على تحديد وتعريف مرحلة وقوع الأزمات التي تمر بها الشركات.

ويقصد بمؤشر إغلاق الأعمال سرعة تنفيذ وانخفاض تكلفة إنجاز الإجراءات الخاصة بإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1- الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (عدد السنوات).

سلط توالي وقوع الأزمات المالية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي - في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا والمكسيك - الضوء على أهمية إعادة تصميم أنظمة إعلان الإفلاس للمشاريع المتعثرة بما يوفر الكفاءة والفعالية لدعم المشاريع المتعثرة التي تتميز بقابليتها للنمو والاستمرار في ممارسة نشاطها، وتصفية وإغلاق تلك التي يستحيل إعادة هيكلتها أو إصلاحها. ففي ظل قدرة الدائنين على استرداد ديونهم بمعدلات مرتفعة في حالات التعثر، تكون المصارف أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى النقيض، فإن عدم توفر مثل هذا النظام أو تدني مستوى أداءه يعد أحد معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي، على حد سواء.

وتلك التي أنشأت حديثا. فضلا عن أن إغلاق الشركات المفلسة يرفع من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج داخل الاقتصاد الواحد. فعلى سبيل المثال، ساهم إغلاق شركات مفلسة في نمو الإنتاجية الإجمالية - خلال حقبة التسعينيات، في تايلوان بنسبة 19%، 23% في كوريا و 39% في إندونيسيا.

من ناحية أخرى، يتجاوز عدد الشركات التي تعلن إفلاسها في الدول المتقدمة والغنية بدرجة كبيرة نظيره في الدول النامية. ولا يرجع ذلك بالطبع إلى استمرار نجاح شركات الأعمال في الدول النامية وعدم تعثرها، بل

كما أن وجود نظام فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تدميته. ذلك أن مرونة الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال إجراءات بسيطة غير مكلفة، يساعد على إعادة توظيف رؤوس الأموال في القطاعات التي تتميز بارتفاع كفاءتها الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاجية الكلية لقطاع الأعمال وتوفير المزيد من فرص العمل. ولعل أهم المستفيدين من هذا النظام هم أصحاب الأعمال أنفسهم، حيث تشير البيانات - حول العالم - إلى ارتفاع معامل الارتباط فيما بين عدد الشركات المعلن إفلاسها وتم إغلاقها،

## مؤشر تصفية النشاط وإغلاق المشروع 2008

مؤشر استرداد الديون (سنت لكل دولار قائم في ذمة الشركة)	مؤشر تكلفة إعلان الإفلاس كنسبة من قيمة الشركة (%)	مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس (سنوات)	الإقليم الاقتصادي
28.1	23.2	2.7	إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ
74.1	7.5	1.3	إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
20.1	6.5	5.0	إقليم جنوب آسيا
28.9	13.7	3.2	إقليم أوروبا وآسيا الوسطى
25.9	16.4	3.2	إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
25.8	13.9	3.7	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
17.1	20.0	3.4	إقليم أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2008 والذي يغطي الفترة بين أبريل 2006 - أبريل 2007.

شأنها تحسين موقعها في مجال مؤشر تصفية وإغلاق الأعمال.

وقد حققت دول الطليعة مستوى متقدما، عالميا، من الأداء في مجال تصفية النشاط وإغلاق الأعمال ضمن هذا المؤشر، عن طريق التركيز على الجمع بين سرعة الإجراءات وتخفيض التكلفة مع الحفاظ على استمرارية نشاط تلك الشركات - كلما أمكن - حيث يستغرق حل مشكلة الإفلاس لدى إحدى الشركات اقل من عام وتبلغ تكلفة إغلاق الأعمال نسبة ضئيلة من قيمة الشركة المتعثرة (1%). وفي الدول العشر الأكثر فعالية وكفاءة فإن الشركة يتم بيعها أو إعادة هيكلتها بالتوازي مع استمرارها في ممارسة نشاطها وتجديد إدارتها. ومن ثم لا تفقد الشركة قيمتها نتيجة للتوقف عن ممارسة نشاطها.

وجدير بالذكر، أن المجالات التي طالتها الإصلاحات الإجرائية والتشريعية في الدول العربية - وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال للعام 2008 (الذي يغطي البيانات خلال الفترة ما بين نهايتي أبريل 2006 و 2007) - لم تتضمن تلك المتعلقة بمكونات مؤشر تصفية النشاط وإغلاق المشروع.

**التجارب الدولية:** يشير تقرير البنك الدولي إلى أن الوصول إلى هذه الدرجة من الكفاءة يستغرق فترات زمنية أطول تتخللها خطوات إصلاحية تدريجية. ويسوق التقرير

العالمي. أما مؤشر استرداد الديون، فعلى الرغم من تفوقه على كل من إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وإقليم جنوب آسيا مسجلا 25.8 سنتا من كل دولار مديونية قائم في ذمة الشركة المتعثرة، إلا أنه مازال دون المستوى المنشود بل ومتواضع للغاية مقارنة بإقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعرض معدل استرداد للديون يتجاوز 74 سنت من كل دولار. وتتصدر اليابان هذا المؤشر بمعدل استرداد للديون بلغ 92.6 سنت لكل دولار، في حين لا يستطيع الدائنون استرداد أية قيمة من ديونهم في نحو 26 دولة على المستوى العالمي).

وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين المؤشرين الأول والثاني من جهة، والمؤشر الثالث من جهة أخرى، حيث يلاحظ أن الدول التي يستغرق إنجاز الإجراءات فيها فترة زمنية تقل عن العام (إيرلندا، اليابان، سنغافورة، كندا، النرويج، فنلندا، وبلجيكا)، هي ذاتها مجموعة الدول التي تقل فيها تكلفة إنجاز هذه الإجراءات إلى أقل من 5٪ من قيمة الأصول العقارية للشركة المتعثرة، ويزيد لديها معدل استرداد الدائنين لمستحققاتهم تجاه الشركة المتعثرة عن 85 سنت لكل دولار.

وفي ضوء الأداء المتواضع لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جميع المؤشرات الفرعية، تتضح حاجة الإقليم الضرورية لانتهاج خطط إصلاحية جريئة تشمل الجوانب التشريعية والإجرائية والقضائية التي من

2- تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معياراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة. وتتضمن هذه التكلفة - بطبيعة الحال - اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها.

3- معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، ومصلحة الضرائب، والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحققاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (عدد السنوات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين).

وكما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال، كلما دل ذلك على عدم جودة التشريعات المعمول بها، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعقيدها واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالنظام القضائي. أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمعدل استرداد الديون المتأخر سدادها والقائمة على الشركة المتعثرة، فكما ارتفعت نسبته كلما دل ذلك على ارتفاع جودة بيئة الأعمال ومرونتها، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة استرداد الديون المتأخر سدادها ومن ثم قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحققاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة. وجدير بالذكر أن بيانات المؤشر الفرعي لمعدل استرداد الديون تم إدراجها ضمن المؤشر المركب لتصفية وإغلاق النشاط بدءا من تقرير عام 2005.

ويبين جدول المؤشر، أن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل مع إقليم جنوب آسيا أضعف مستويات مؤشر الفترة الزمنية المستغرقة لانجاز إجراءات تصفية نشاط الشركة المتعثرة وإعلان إفلاسها، حيث يستغرق نحو 3.7 سنوات بالمتوسط. ويتراوح هذا المؤشر الفرعي على المستوى العالمي ما بين أربعة أشهر في إيرلندا وعشر سنوات في الهند. ويعكس مؤشر تكلفة إعلان الإفلاس كنسبة من قيمة الأصول العقارية للشركة المتعثرة تحسنا مقارنة بإقليم أفريقيا جنوب الصحراء وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ. وتشير البيانات إلى أن هذا المؤشر الفرعي تتراوح نسبته بين 1%-76٪ على المستوى



كل من استراليا، نيوزيلندا، والمملكة المتحدة - وفقا للنظام القضائي المطبق - يحق لهم المضي في تنفيذ الحجز على الضمانات التي في حوزتهم فور إثبات أن الشركة المدينة توقفت عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئيتها في تواريخ الاستحقاق، إضافة إلى أن القوانين في هذه الدول تقضي بعدم السماح للشركة المدينة بإقامة دعوى استئناف. وعلى العكس من ذلك، ففي الدول التي يحق للشركة المتعثرة، إقامة دعوى استئناف، يعطل البت في القضية وتبقى معلقة لسنوات. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى إمكانية رفع دعوى استئناف من قبل العاملين بالشركة والسلطات الضريبية لوقف إجراءات تنفيذ حكم الحجز على الضمانات. ومع طول الإجراءات التي تصل إلى سنوات، يخرج الدائنون صفر اليدين. ونتيجة لذلك، تفضل المصارف توفير التمويل اللازم للمشاريع التي لديها القدرة على تقديم أصول شخصية كضمانات مقابل الحصول على التمويل أو القروض. كما أن رفع دعوى استئناف على حكم الحجز على الضمانات غالبا ما يؤدي إلى تأخير كل من إجراءات تنفيذ عملية التصفية أو إعادة الهيكلة. مما دفع بعض الدول إلى اختصار فترة حق رفع دعوى الاستئناف والذي أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لإغلاق الأعمال بنسبة 20٪ في حالة التصفية، وضاعف من فرص بقاء الشركة تمارس نشاطها، في حالة إعادة الهيكلة؛

- زيادة المقابل المادي الذي يتقاضاه الإداريون القائمون على تنفيذ عملية تصفية الشركة المتعثرة بهدف تعظيم قيمتها، حيث ثبت نجاح أسلوب الحوافز المادية للقائمين على تنفيذ إجراءات الإفلاس مقابل الإسراع في تنفيذ تلك الإجراءات، وبالتالي زادت حصيلته التصفية ومعدلات استرداد الديون بنسبة 20٪. وهو الأسلوب المطبق في كل من الدنمارك، الولايات المتحدة، اليابان، الأردن، ماليزيا، وسلوفاكيا. وفي المقابل، حذر التقرير من بعض الأنظمة التي ثبت فشلها، حيث منحت بعض الدول رواتب شهرية للقائمين على عملية التصفية كحافز مما أدى إلى إطالة فترة التنفيذ، وتعطيل الإجراءات بدلا من الإسراع في تنفيذها.

**توصيات الإصلاح ومجالاته:** ساق التقرير العديد من توصيات الإصلاح، والتي أهمها:

- تبسيط إجراءات إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال؛
- تحسين الإجراءات القانونية للحجز على الأصول المقدمة كضمانات مقابل التمويل؛
- ضرورة توفير خبراء متخصصين في مجال تقييم وتصفية وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة؛
- ضرورة إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس. ففي الكويت - على سبيل المثال لا الحصر - يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية للدائنين قبل الدخول في إجراءات إعلان الإفلاس. وذلك للتأكيد على أن الشروع في تصفية الشركة المتعثرة لا يعطل - بأي حال من الأحوال - عملية الحجز الإداري على الضمانات وسرعة التصرف فيها. ومن ثم تحسين إجراءات الحجز على الضمانات دون الحاجة إلى الدخول في متاهات القضاء ودعاوى الاستئناف المتتالية؛
- توفير التدريب المستمر لرجال القضاء والإداريين المعنيين بتنفيذ إجراءات الإفلاس، حيث يفترق رجال القضاء في الدول النامية إلى الخبرة في مجال شركات الأعمال والأنشطة التجارية والقواعد المحاسبية والمالية. وهو ما يرجعه الخبراء إلى ندرة تلقي رجال القضاء التدريب اللازم في هذا المجال. ومن ثم، يُقترح إعداد برامج تدريبية لرجال القضاء في هذا الشأن، وإنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأعمال التجارية. وفي نفس السياق، تشير البيانات - حول العالم - إلى أن الدول التي لديها رجال قضاء تتوفر لديهم دارية وخبرة في مجال الأعمال التجارية، تحقق معدلات استرداد الديون أفضل من الدول الأخرى بنسبة 10٪؛
- تقليص فرص استئناف الأحكام، فعادة ما يتم اللجوء إليه بقصد تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة. وبالتالي فإن تقليص استخدام حق الاستئناف يؤدي إلى زيادة معدلات استرداد الديون القائمة في ذمة الشركات المتعثرة. وفيما يتعلق بإجراءات الحجز على الضمانات، يشير التقرير إلى أن الدائنين في

النموذج الفنلندي باعتباره نموذجا رائدا في هذا المجال، حيث يرجع أول قانون للإفلاس إلى عام 1734 عندما كانت فنلندا جزءاً من السويد. ثم تم تعديل القانون عام 1868 بهدف تحديد أولويات سداد الديون والالتزامات في حالة تصفية شركة متعثرة. وفي عام 1970، تم تعديل القانون مجددا بغرض تخويل القائمين على إجراءات الإفلاس الحق في إلغاء عقود العاملين بالشركة المتعثرة وتسريحهم خلال فترة زمنية قصيرة. وفي عام 1978، تم العمل بتشريع جديد يتعامل مع تسريح مجموعات من العمال لدى الشركات المتعثرة كبيرة الحجم. وفي 1991، تم سن قواعد استرداد مستحقات الدائنين في تشريع منفصل. وقد أعقب ذلك العديد من الإصلاحات وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق (أهم شريك تجاري لفنلندا). ففي عام 1992، أعطي الدائنون ذوي الضمانات أولوية تحصيل مستحقاتهم قبل كل من الضرائب المستحقة واستحقاقات العاملين بالشركة المتعثرة. وفي عام 1993، بدأ العمل بأسلوب إعادة الهيكلة للشركات المتعثرة. وفي عام 1995، تم تأسيس مكتب التحقيقات بغرض الإشراف على الجوانب الإدارية لحالات الإفلاس. وفي عام 2004، تم تعديل القانون بغرض منع العبث بملفات الإفلاس وتحسين نظام الحفظ.

وجدير بالذكر أن كل من **فنلندا، واليابان** وضعت نظام إجراءات مبسط لإعادة الهيكلة فيما يتعلق بالمشروعات المتعثرة صغيرة الحجم. كما أدخلت **إيطاليا** نظاما جديدا لإعادة هيكلة المشروعات كبيرة الحجم (ذات حجم عمالة يتجاوز الألف عامل ومديونية تتعدى المليار دولار). واتبعت **فنلندا وأستراليا، استونيا، والسويد** مجموعة من الإجراءات المتتالية لتصفية الشركات التي تعاني من عدم كفاية أصولها. وتتفاوت التشريعات المعمول بها في الدول على المستوى العالمي من حيث ترتيب الدائنين حسب أولوية الحصول على ديونهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة، فالبعض يمنح الأولوية للدائنين ذوي الضمانات، والبعض الآخر يعطي الأولوية للضرائب المستحقة واستحقاقات العاملين. وفي الحالة الأخيرة، يؤدي ذلك إلى تدني معدلات استرداد الديون في تلك الدول.



لتأمين عملياتكم  
الإيجارية  
عبر الحدود...

لضمان  
استثماراتكم  
العربية...

لتأمين  
مصرفكم  
عند تعزيز  
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان  
صادراتكم  
إلى جميع  
دول العالم...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

www.iaigc.org  
operations@iai.org.kw

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية  
ص.ب 56578، الرياض 11546  
الهاتف: 1 4620150 (00966)  
فاكس: 1 4649993 (00966)  
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية  
ص.ب 23568، الصفاة 13096 الكويت  
الهاتف: 4959555 (00965)  
فاكس: 4959593 (00965)